

سياسيون ومواطنون يطالبون الكتل السياسية بحل مشاكلها من أجل مصلحة العراق



□ بابل / اقبال محمد

أكد سياسيون ومواطنون من بابل ان العراق يمر بمرحلة خطيرة ويجب على الكتل السياسية ان تحل خلافاتها ومشاكلها من اجل مصلحة العراق وان المؤتمر الوطني هو الحل الأمثل لحل جميع الخلافات للخروج من النفق المظلم.

و بين عضو مجلس النواب علي شير: نحن نحتاج الى إمكانيات وفاهم بين الكتل السياسية لان بقاء الوضع بهذا العنوان يندر بالخطر وحالة من التشتت ويصبح الوضع لا يحمد عليه نحن نريد ان يشعر العراقي ان العملية السياسية قدمت له الكثير ويشعر بالتغيير ونريد ان يتحاور السياسيين لكي يخرجوا من الازمة ويجتمعوا على المحبة والصلح مع الآخرين وبقاء الكتل متصارعة يضر بالوضع العراقي وهذا المؤتمر سيكون بادرة خير.والمؤتمر الوطني خطوة ايجابية نحو حلحلة الوضع لان الوضع لا يحمد عليه هناك تقاطعات حادة بين الكتل السياسية لبقاء الوضع متنازم لا تخدم المواطن ولا العملية السياسية وان بعض السياسيين يفكرون بتشكيل الاقاليم ونحن اليوم حري بنا ان نتجه صوب المؤتمر الذي يمكن ان يعتبر خطوة في تغيير الوضع وان كنا لا نعتمد عليه ١٠٠٪ ومن الممكن ان نصل الى حل الازمة ونشكل لجنا تعنى بالامر وتتابع حل الازمات، بقاؤنا دون حل ودون البحث في امور حساسة تهم المواطن سيوصلنا الى طريق مسدود نتمنى ان ينجح المؤتمر ويخرج بنتائج ايجابية للمواطن لكي يشعر ان من انتخبهم هم اهل لذلك.

وقال عضو مجلس المحافظة حسن كونه ان المؤتمر الوطني الشعار له شيء جيد إذا كانت النيات خالصة من اجل الشعب فهو مرحب به من كل مكان ونحن مع المؤتمر ونتمنى إقامته من قادة البلد إن ينظروا إلى ما يدور حول العراق ونحن بحاجة إلى تماسك وطني والى محبة بين الكتل وترابط محكم للتخلص من المشكلة الدائرة في الساحة الإقليمية حول البلد نلاحظ عدم الاستقرار الأمني في سوريا واحتمال غلق مضيق هرمز من قبل إيران وسبب مشكلة كبيرة وإذا كان لدينا مع تركيا مشاكل يزيد المشكلة بحيث تغلق الساحة وسنبقى محاصرين.

ونحن نتمنى من الشركاء السياسيين

لايد إن تقدم تنازلات للبعض الآخر ببنات صادقة ويجب ان يحسب به المواطن الجميع ينادي به لكن الواقع العراقي حتى لو عقدت (١٠) مؤتمرات فلا يحصل توافق نحن نتمنى من قادة البلد أن يتنازلوا ويحلوا مشاكل العراق ونحن بحاجة إلى التماسك.

واكد الدكتور علي الربيعي من جامعة بابل ان المصالحة ضرورية في هذه المرحلة من اجل تثبيت وجهات النظر لكل الاطراف لكي تكون اسام مواجهة حقيقية من اجل خدمة العراق، ما يدور الآن عدم الثقة بين الاطراف وانعكس سلبا على الوضع في العراق نحن نطمح من خلال عقد هذا المؤتمر ان تكون مكاشفة حقيقية في طرح الموضوعات من اجل ان تنعكس هذه العملية على العملية السياسية التي نطمح ان تكون ايجابية في العراق.

وقال الدكتور بدر ناصر ان هذا المؤتمر

محاولة جادة للسياسيين من اجل نزع فتيل الازمة ورغبة الجميع للانضواء في العملية السياسية والرجوع الى ممارسة اعمالهم الدولة تحتاج الى نشاط سياسي ولكن بحاجة اكثر الى تقديم الخدمات وهذه الخطوة يحترمها الرأي العام لان الوضع العراقي لا يحتمل الخلاف وعلى الجميع ان يتوجهوا الى البناء والامعار خاصة بعد خروج القوات الامريكية.

واشار الفنان فاضل شاكران المؤتمرات والمصطلحات والمقالب السياسية قد كثرت على الشعب هذا المؤتمر لا يجدي نفعا لكنه اذا لم يات منه مضرة فلا يأتي منه نفع تعنى من السياسيين ان يوحدوا قلوبهم قبل السنتهم هذا اليوم تنتظر نتائج السياسيين الذين فشلوا في كل شيء من مجلس النواب الى مجالس المحافظات والاسباب واضحة كوضوح الشمس ولا نريد ان نشكك في شخص ما،

نحن سجناء لا نعرف من اي باب دخلنا نحن بانتظار مصالحكم وحرصكم على الشعب.

وبين الشاعر موفق محمد ان صراع مصالح الشعب خارج المسألة انها مصالح شخصية وليست وطنية لانهم لم يضعوا الوطن نصب اعينهم يجب ان يتقبلوا لكي نعلم ان صحيح هناك مصالح وطنية لانهم يريدون ان يبرثوا انفسهم.كيف نبنني وطن نريد ان ننخره من الداخل الكذب لا يبني وطن.نتمنى ان يخرج المؤتمر الوطني لو عقد بنتائج. مهذب الشجيري ناشط في حقوق الإنسان قال بصفتي كمواطن من أهالي بابل ادعو كافة الكتل السياسية الموجودة في بغداد إلى التحاور بطريقة ايجابية وان يتناسوا الأحقاد والأمور الشخصية ويتبعدوا عن مصالحهم وينظروا إلى الشعب المسكين الذي ابتلي منذ عام (١٩٨٠) حتى الآن نتمنى أن تكون هناك وتوفير فرص عمل للعاطلين.

العراقيون في عمان يشيرون قلق الأردنيين وأسماء المناطق أصبحت بغدادية

البعض الآخر من الأردنيين بأن وجود الأثرياء العراقيين جاء بنتائج ايجابية، وتحديد ا لرجال الأعمال المحليين، إذ تمكن بعضهم من عقد شركات مع عراقيين ساهمت بنمو مشاريعهم، خاصة أصحاب العقارات الذين رأوا في وجود العراقيين فرصة تاريخية لجني الأرباح الطائلة، لأن الأسعار التي قدموها لهم بلغت أضعاف تلك التي يمكن تقديمها من الأردنيين من محدودي ومتوسطي الدخل... المصالح، إذن، هي المعيار الأول والأخير لوجود العراقيين سلباً أو إيجاباً . وحول حجم الاستثمارات العراقية في الأردن تبين غنيبات أنها الأعلى بين الجنسيات الأخرى باستثناء الكويت. لكن هذا الاستثمارات تبدو متواضعة مقارنة بعدد العراقيين المقيمين في الأردن، لأن كثيراً منهم لم يقيم مشروعات، بل اتخذ من الأردن مقراً وأقام مشاريعه في دول أخرى مثل مصر ولبنان.كما أثر التواجد العراقي بشكل واضح على معالم العاصمة الأردنية، فانتشرت المطاعم والمحال التجارية المخصصة للعراقيين، فيما أعيد تسمية الكثير من شوارع عمّان بأسماء مدن عراقية، ووصل الحال إلى أن أصبحت بعض أحياء المدينة تسمى من قبل العراقيين بأسماء أحياء بغدادية، مثل الكرادة والحراثة وغيرها من الأسماء.

المطاعم والمتنقيات نوع من الثقافة الضرية
وفي هذا السياق يشير الأكاديمي والإعلامي الدكتور حسين محادين، أستاذ علم الاجتماع في جامعة مؤتة، لدويتشه فيله إلى أن عمان استقبلت عناصر ثقافية مادية قادمة من العراق، تجلت في وجود محلات خدماتية خاصة بالعراقيين، فانتشرت أنواع الأطعمة العراقية في معظم قوائم الطعام وأماكن السهر في العاصمة الأردنية.

ويضيف الدكتور محادين أن هذه المطاعم والمتنقيات شكلت نوعاً من الثقافة الفرعية الناطفة لحياة العراقيين في الأردن، لما فيها من أجواء بغدادية جميلة، أضافها أصحابها من خلال ديكورات وصور لمعلم بغداد التراثية، إضافة إلى الأزياء التراثية التي يرتديها العاملون في هذه المطاعم. ويعتبر الخبير الاجتماعي حسين محادين أن هذه الملتقيات شيدت جسراً وعناوين للتفاعل المتبادل بين الأردنيين والعراقيين بصورة مباشرة. ويرى الخبير الاجتماعي في ذلك تبادلاً للمنفعة الثقافية والمادية بصورة غير عقيمة، أما حيدر، الذي مر على قدومه من العراق إلى الأردن خمسة أعوام، فيوضح لدويتشه فيله أنه يجتمع مع أصدقائه العراقيين في المطاعم والمقاهي العراقية في عمان للتسامر والحديث في السياسة، وأن محور الحديث عادة ما آخر المجريبات على الساحة العراقية، لاسيما مع اقتراب موعد سحب الولايات المتحدة لقواتها هناك نهاية العام الحالي.

□ بغداد / متابعة المدى

سلط التلفزيون الألماني " دوتشيه فيله " الضوء على تواجد العراقيين في الاردن بعد ٨ سنوات من غزو الولايات المتحدة الاميركية لبلاد الرافدين،ونلك في التقرير التالي: بعد ثمانى سنوات من لجوء مواطنين عراقيين إلى الأردن هرباً من الحرب، بدأ الأردنيون يشكون تولد مجتمع عراقي مصغر داخل مجتمعهم، بنقاصيله وعاداته الخاصة به. وهذا ترك أثراً على الأردنيين، حاولت دويتشه فيله اكتشافها. لم يقتصر تأثير تواجد العراقيين في العاصمة الأردنية عمّان على انتشار المقاهي والمطاعم والمحال العراقية فحسب، بل أثر ذلك أيضاً على الاقتصاد الأردني – إيجاباً من وجهة نظر رجال الأعمال الأردنيين، وسلباً من وجهة نظر محدودي ومتوسطي الدخل. وتقول الكاتبة والصحافية المتخصصة في الشؤون الاقتصادية، مديرة الدائرة الاقتصادية في جريدة الغد اليومية، جمانة غنيبات، في حوار مع دويتشه فيله، إن العراقيين اختاروا الأردن مكاناً آمناً ومستقراً منذ العام ٢٠٠٣ بدافع العلاقات التاريخية التي تربط بغداد بعُمان، حيث كان العراق الشريك التجاري والاقتصادي الأول للمملكة في السنوات التي سبقت الغزو الأمريكي للعراق.

العراقيون "كبش الضداء" في الأردن
وفقاً للأرقام غير الرسمية، يتواجد في الأردن نحو نصف مليون عراقي يقيمون بشكل دائم أو مؤقت على الأراضي الأردنية. وترى غنيبات أن هذا يشكل ضغطاً على البنية التحتية، ويستنزف جزءاً من الخدمات المقدمة، سواء التعليمية أم الصحية، ناهيك عن مساهمة العراقيين في رفع معدلات الطلب في السوق الأردنية الصغيرة، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار كثير من السلع والخدمات، وتضيف الصحافية غنيبات أن الأردنيين وجدوا في العراقيين "كبش الداء" للتعبير عن عدم رضاهم عن أوضاعهم العامة، بسبب تراجع أحوالهم الاقتصادية خلال العقد الماضي، التي ساعدت بسبب "كوص الحكومات الأردنية عن أداء الدور المطلوب منها في محاربة مشكلات مثل الفقر والبطالة، وتركيزها على المشاريع الكبرى التي لم تمس حياة الناس وتحسنها". وتبين غنيبات أن هذا الإحساس لدى البعض ولد شعوراً بعدم الرضا عن الوجود العراقي، خاصة وأن هذا الوجود خلق نوعاً من النهج السلبى لدى مقدمي الخدمات والسلع، والذي يتمثل بتفضيل المستهلك العراقي عن المحلي نتيجة للإمكانيات المالية المرتفعة لديهم.

"معالم العاصمة الأردنية تغيرت"
ومن جهة أخرى، وكما تقول الصحافية جمانة غنيبات، يرى



تحت الضغط العالي

■ قيس قاسم العجروش

مرجعية ملصوقة بصمغ رديء

منذ مدة يحاول مجمع "المقربين" من الحكومة أن يفتعل أرضية لأخطر صفحات الحفاظ على الحكم، وهي لعبة المرجعيات بالإشتراطات والتفصيل الحكومي. تضخم هؤلاء حتى تهيأ لهم أنهم سيكتبون تاريخ العراق ومستقبله في دواوينهم حسب ما تقتضيه الرياح السياسية، المهم أن يحافظوا على الحزمة الحكومية بشكلها الحالي. الأدوات لا تخفى، منها ما يتجه الى تفتيت الآخر، بالرشوة السياسية أو إغراء منح المناصب أو التلويح بالامدة الرابعة من قانون الإرهاب أو ملفات الفساد، كلا حسب المقيول والمناسب "الطائفي".

وأهم هذه الأدوات كانت تجربة "المصالحة الوطنية" غير المفهومة. مع من سيتصالح الحكومة؟ وهل إن هذا المتصالح معه يملك فعلاً أدوات التأثير إيجاباً في الجانب الأمني؟ هذا السؤال وحده يكشف أن "مجمع المقربين" لم يفلح في تكوين رأيه الخاص الى الآن، وهو: هل سيؤمن المتصالح لخبوط المتصالح في الوقت الذي يعرف الناس فيه أن المؤلّد الأول والابرز للإرهاب، فضلاً عن تمويله.

لا إجابة واضحة الى الآن. أخطر من هذا، تحاول هذه العناوين المصنوعة بلاستيكيّاً أن تمثل لنا جبهة "المتصالح معهم" وأنها هي المالكة لخبوط المتصالح في الوقت الذي يعرف الناس فيه أن الإحتراب الداخلي والتكالب على النهب والمناصب هو المؤلّد الأول والابرز للإرهاب، فضلاً عن تمويله. تأتي اليوم المسميات بالمجان وأخرها واحد بمظهر السلفية يدعي تحت الخيمة الحكومية أنه سيسعى الى تشكيل "مرجعية موحدة للشعبية والسنة" كي تنهي الاختلاف وتبدأ مسيرة التصالح الوطني ... هكذا..

أشك كثيراً في أن يكون هذا الغم الحكومي والمطل البارع سانجاً الى هذا الحد. الأكثر احتمالاً أنه يظن بنا كمستعمرين أن نكون من الساذجة كي نصدق أن لقاء سيجمع فيه هذا الممثل السلفي بضعة عناوين مرضى عنها حكومياً (بشكل مؤقت) كي يقول: تفصلوا، هؤلاء هم الشعبية والسنة في مؤتمر واحد وبحكومة موحدة ترعاهم: أكثر من هذا أن هؤلاء لا يتورعون في الإعلان عن تمثيلهم حصرياً الكائنات الطائفية على هذا الكوكب .. إعلان يستجلب معه السخرية والإمتهان في أن.

كان غيرك أشطر. لكن الغريب، أو ما لم يعد غريباً بعد الآن، أن تحظى هذه الدعوة بالرعاية الحكومية، وهي الحكومة التي تعلم أكثر من غيرها أن المرجعية الدينية العليا في النجف والمثقلة بالمرجع السبستاني قد أدارت ظهرها للرموز الحكومية التي لم تستح أن تدلق ماء وجهها بحشاً عن مزيد من التثبث ومزيد من السلطة .

الطريف في الأمر، أن هذا الوجه السلفي الحزين يدعو منظمة متطرفة وآخر لا يقل في حيرته عنه ليشكل مرجعية للشعبية والسنة في العراق. أكثر طرفة هو الجهاز الحكومي الراعي لهذا التوجه تحت بند المصالحة الوطنية التي تعني أكثر من وجبة غداء ومجموعة كلمات تنتهي بحديث طريف هو الآخر للمستشار الحكومي لملف المصالحة كي يزكم أسماعنا برشقات من تمنيات المصالحة .

مشاريع ملصوقة بصمغ رديء جداً للأسف.

العراقية تنتظر موقفاً رسمياً إزاء تصريحات سليمانى

مسؤول حكومي يخاطب إيران: اتركونا وشأننا .. سنرد بالمثل

قالت الحكومة، إنها "ن تسمح" لأي جهة خارجية بالتدخل بالشؤون الداخلية للبلاد، مشيرة في الوقت نفسه إلى أنها ستتعامل معها بـ"حكمة" عبر قنواتها الدبلوماسية، يأتي هذا الموقف بمثابة رد على القائمة العراقية التي تنتظر كيف ستتعامل الحكومة مع تصريحات قائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليمانى وأثارت تصريحات نسبت إلى سليمانى قال فيها إن العراق وجنوب لبنان يخضعان لإرادة طهران وأفكارها جد لا في العراق، قبل أن تنفيها إيران وتكذيها عبر وسائل الإعلام.



□ بغداد / المدى

وكيل الناطق باسم الحكومة تحسين الشيكلي ذكر في تصريحات صحفية امس إن "الحكومة العراقية ردت على تصريحات سليمانى من خلال وزارة الخارجية وطلبت من دول الجوار عدم التدخل بشؤون العراق الداخلية"، موضحاً "إذا ما استمرت سندر عليها بالمثل". وكانت وسائل إعلام إيرانية نفت التصريحات المنسوبة لسليمانية وقالت إن طهران لن تتدخل في شؤون أية دولة ومنها العراق. وأضاف أنه "في الوقت الحاضر يعد الانسحاب الأمريكي لن يسمح لأحد بالتدخل في شؤوننا الداخلية". وتابع الشيكلي "الحكومة لديها قنواتها الدبلوماسية من خلال وزارة الخارجية والشل الامثل ان نتعامل مع هذه الامور بحكمة وتوازن".

وقالت وزارة الخارجية العراقية



المالكي مع دول الجوار هي التي سمحت بـ"التناول" على العراق، كما طالب النائب عن ائتلاف دولة القانون عزة الشايبندر قائد فيلق القدس الإيراني بتفسير تصريحاته التي وصفها بـ"التناول غير المقبول" على سيادة العراق، فيما هاجم التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر سليمانى معتبراً تصريحاته "غير مقبولة"، كما أكد أنه لن يسمح بأي زريعة للتدخل بشؤون البلاد الداخلية. يذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي يطلق في أكثر من مناسبة مواقف يدافع فيها عن استقلالية حكومته وينفي خضوعها لأي تدخلات خارجية، لاسيما من إيران، المتهمه من قبل عدد من الأحزاب العراقية والدول الأوروبية والولايات المتحدة أنها تتدخل بشكل مباشر بشؤون العراق الداخلية وتدعم جماعات مسلحة وميليشيات شيعية من خلال تجهيزها بالأسلحة والمتفجرات.

التصريحات"، معتبرة تلك التصريحات "تدخلاً بالشأن العراقي ونحن نرفضه". من جانبه قال النائب عن القائمة احمد المساري في البيان نفسه، إن "إيران تمتلك اليوم بداً طولى في العراق وتلاعب بشؤونه كما تشاء"، مؤكداً أن "هناك تدخلا واضحا من الإيرانيين في الشؤون العراقية عن طريق بعض الأحزاب السياسية". ودعا المساري الحكومة العراقية إلى "توضيح موقفها من تلك التصريحات، إن كان هناك خضوع عراقي لإرادة إيران". واعتبر القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان في وقت سابق تصريحات سليمانى تدخلا سافرا في شؤون العراق، داعياً الحكومة إلى اتخاذ موقف حازم، فيما اعتبرت القائمة العراقية أن سليمانى وأهم في تصريحاته، مؤكدة أن السياسة التي يتنهجها